

محددات الإفصاح الاجتماعي للشركات دراسة حالة البنك الأهلي الأردني 2012 . 2006

أ/محمد بولصنام- جامعة المدينة

المستخلص

تعد المسؤولية الاجتماعية من الجوانب التي تحظى بالاهتمام البالغ من طرف المؤسسات الاقتصادية والمالية ذلك أن مفهوم نجاح المؤسسة لم يعد يقتصر على الربح بل تعداه إلى جوانب أخرى تحاول من خلالها المؤسسات تحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة.

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى تسليط الضوء على الجانب المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية وهو ما يعرف بالإفصاح الاجتماعي، ومحاولة معرفة العوامل المؤثرة عليه في ظل البيئة الاقتصادية، إضافة إلى معرفة واقع الإفصاح الاجتماعي في تقارير البنوك لاسيما التقارير الاجتماعية المنفصلة.

توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على الإفصاح الاجتماعي والتي يمكن أن تساهم في زيادة الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية، تتعلق أساسا بطبيعة البيئة والمجتمع المحيطين بالشركة أو البنك، هذا على غرار القوانين والتشريعات والضغط الإعلامي بالإضافة إلى رغبة البنك في أن يكون مسؤولا اجتماعيا اتجاه المجتمع الذي يعمل فيه.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، الإفصاح الاجتماعي، البنوك.

Abstract:

Social responsibility subject is one of the most important aspects which given much attention by economic and financial institution, because the concept of institution success is changed from the profit concept to other aspects such as the achievement of the suitable development.

This study basicly aimed to clarify the accounting part of the social responsibility which is know as social disclosure, and trying to find the factors affecting it, in addition to descibe the social disclosure in the annual reports of banks, especially the separte social reports .

The study found that there are many factors affecting social disclosure which can contribute in the increase of spending social costs, basicly that related on work environment, regulation and media press, also the desire of bank to be responsible in the community which it works.

Keywords : social responsibility, social responsibility accounting, social disclosure, bank.

الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة : Introduction

بعد العام 1950 أصبح لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية أهمية قد تكون جزءاً من استراتيجياتها، بل وأخذت بذلك عدة مسميات دلالة على توسع الأطار النظري لها ففي بعض الأحيان كانت توصف بالمساءلة الاجتماعية وأحياناً أخرى عرفت بالمسؤولية المجتمعية، كلها دلالات على عدم وجود مفهوم موحد لنشاطات وإن بدت في ظاهرها تطوعية إلا أنها تحمل في طياتها الكثير من أجل تحقيق أهداف المؤسسة الربحية.

ولأن المؤسسات المالية والبنكية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية تتعامل مع فئات واسعة من المجتمع، تحاول أن ترسم لنفسها ملامح ذات أبعاد اجتماعية في إطار مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

والتابع للبيئة البنكية سيحدد توسع المبادرات الاجتماعية للبنوك لاسيما تلك المتعلقة بمجال الرعاية الصحية، البطولات الرياضية، الندوات والمؤتمرات العلمية، الحملات البيئية والسلامة المرورية، كل هذه المبادرات الاجتماعية وغيرها فتحت المجال أمام البنوك للمنافسة في خدمة المجتمع.

إن عملية رصد النشاطات والمبادرات الاجتماعية التي يقوم بها البنك يندرج ضمن ما يسمى بالإفصاح الاجتماعي أو الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية سواء في التقارير السنوية أو التقارير الاجتماعية أو حتى النشرات الإلكترونية للبنك، ويمكن أن يتأثر الإفصاح الاجتماعي بالعديد من العوامل والمحددات التي قد تزيد أو تحد من حجمه.

مشكلة الدراسة : Study problem

إن المشكلة الأساسية لهذه الدراسة تتمحور في محاولة تسليط الضوء على الجانب المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية من خلال بيئة العمل الخاصة بالبنك الأهلي الأردني وعلى هذا الأساس نطرح التساؤل الرئيس التالي:

ماهي محددات الإفصاح الاجتماعي في البنك الأهلي الأردني ؟

من خلال هذا التساؤل الرئيس يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية ؟ وما هي مجالاتها ؟

- ما المقصود بالإفصاح الاجتماعي؟ وكيف تتم عملية تقييم النشاطات الاجتماعية في الشركة؟
- هل لحجم البنك تأثير على الإفصاح الاجتماعي في البنك الأهلي الأردني؟
- هل لربحية البنك تأثير على الإفصاح الاجتماعي في البنك الأهلي الأردني؟
- هل لحجم مجلس الإدارة تأثير على الإفصاح الاجتماعي في البنك الأهلي الأردني؟
- هل لعمر الشركة دور في زيادة الإفصاح الاجتماعي في البنك الأهلي الأردني؟

فرضيات الدراسة : Study Hypothesis

- تعبر المسؤولية الاجتماعية على كل المسؤوليات الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والمحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة .
- الإفصاح الاجتماعي هو الطريقة التي يتم بها عرض المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاط الشركة الاجتماعي مما يسمح من تقويم الأداء الاجتماعي للمشروع .
- لحجم نشاط البنك تأثير على الإفصاح الاجتماعي في البنك الأهلي الأردني.
- لربحية البنك تأثير على الإفصاح الاجتماعي في البنك الأهلي الأردني.
- لحجم مجلس إدارة البنك تأثير على الإفصاح الاجتماعي في البنك الأهلي الأردني.
- لعمر البنك دور في زيادة حجم الإفصاح الاجتماعي في البنك الأهلي الأردني.

أهمية الدراسة : Study Importance

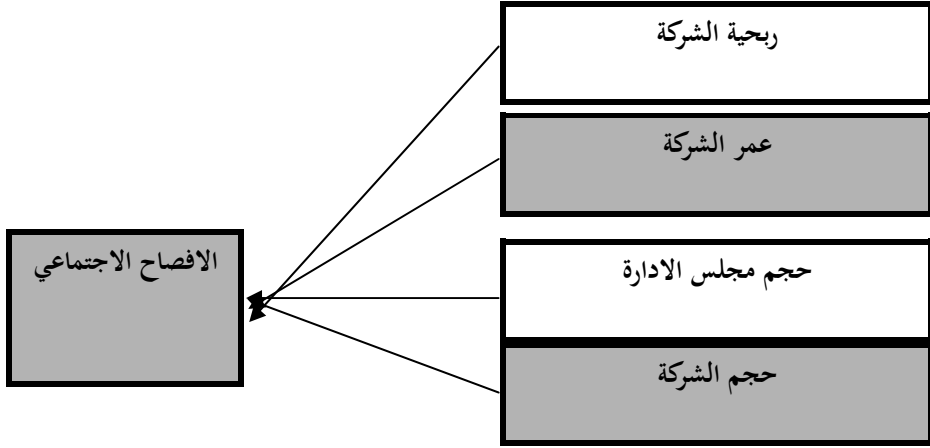
- ان أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع المسؤولية الاجتماعية والتي أصبح يكتسي أهمية بالغة في مستقبل المؤسسات الناجحة والتي تسعى الى تحقيق التنمية المستدامة وفق لقواعد الإفصاح والشفافية التي أقرتها مبادئ الحوكمة وعلى هذا الأساس يمكن أن ندرج أهمية الدراسة في النقاط التالية :
- أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية باعتبارها أحدث مرحلة من مراحل تطور المحاسبة.
 - التركيز على المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية وإبراز أهم الطرق المستعملة في الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية.
 - التعرّيج على واقع المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر محاسبية في بيئة بنكية .
 - حصر المتغيرات المؤثرة على الإفصاح الاجتماعي في البنك الأهلي الأردني.

أهداف الدراسة : Study Objectives

- ان تحديد أهداف الدراسة مسبقا يساعد على سهولة الوصول الى نتائج قيمة وقد تمحورت أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية :

- توضيح المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية .
- التعرف على أساليب الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية .
- التطرق الى أهم العوامل التي تؤثر على الإفصاح الاجتماعي بصفة عامة وفي البنك الأهلي بصفة خاصة.

نموذج الدراسة: Study Model



المتغيرات المستقلة المتغير التابع

محددات الدراسة: Study limitations

اعتزت الدراسة مجموعة من المحددات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ هناك عدة عوامل تؤثر على الإفصاح الاجتماعي ونظرا لصعوبة حصر بعضها وصعوبة قياس البعض الآخر كالضغط الإعلامي والقوانين والتشريعات ، فقد اكتفى الباحث بالمتغيرات الموجودة في البحث .
- ✓ صعوبات عملية خاصة ما تعلق بجمع البيانات اللازمة حول الإفصاح الاجتماعي نظرا لصعوبة حساب التكاليف الاجتماعية وعدم تطبيق البنك محل الدراسة مبدأ الفصل بين القوائم الاجتماعية والقوائم المالية في السنوات الأولى من الدراسة.

الإطار النظري للدراسة

أولاً : مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية

في ضوء المشاكل الاجتماعية المتفاقمة والتي جاءت متزامنة مع التطور العلمي والتكنولوجي ، أصبح من الضروري البحث عن الحلول العلمية لهذه المشاكل من جهة والاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال من جهة أخرى ، هذا الأمر يتطلب تطوير النظرة نحو منظمات الأعمال وعدم حصر نشاطها بالجانب الاقتصادي فقط ، بل التفكير بما يمكن أن تؤديه اتجاه المشاكل الاجتماعية باعتبار أن لهذه المنظمات التزامات اضافة لحقوقها اتجاه المجتمع الذي يوفر لها متطلبات البيئة الاقتصادية الصحيحة. لذا لا بد من التأكيد على العلاقة المتينة بين المحاسبة كوظيفة اجتماعية والبيئة التي تعمل ضمنها لاسيما في ضوء مجتمعاتنا المعاصرة ، حيث لم تقف المحاسبة عند الأهداف الأساسية لها والمتمثلة في القياس والاتصال بل تعدتها إلى تحقيق أهداف أخرى تخدم المجتمع وتحافظ على سلامة البيئة ونقاها لبناء البيئة المناسبة للنشاط الاقتصادي. (1)

مما أدى إلى ظهور ما يسمى بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية ، ويهدف هذا المفهوم الى أن المنشأة يجب أن لا تكتفي باستغلال الموارد المتاحة لها بما يخدم أهدافها الاقتصادية بل أن مسؤوليتها تمتد إلى مواجهة المتطلبات الاجتماعية أيضاً . فإكتساب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين يساعد في خدمة أهداف المنشأة الاقتصادية ، وعلى هذا الأساس فلا بد للمنشأة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق تحسين الظروف البيئية والحد من الآثار السلبية التي يسببها نشاطها للبيئة المحيطة عن طريق تقليص التلوث وتحقيق التنمية الاقتصادية ، كما أن رعاية شؤون العاملين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم والاستقرار النفسي سيجعل منهم أكثر إنتاجية من خلال تنمية قدراتهم الفنية والإنتاجية وتوفير الأمن الصناعي والرعاية الصحية والاجتماعية لهم وهذا ما سينعكس بالضرورة على تحسين نشاط المنشأة. وبالرغم من صعوبة تحديد تعريف دقيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ، إلا أن هناك عدة اجتهادات هادفة إلى تعريفها ، إذ عرفها بعض الباحثين بأنها : جميع القرارات والفلسفات والأفعال والطرق التديبيرية التي تعتبر تطور رفاهية المجتمع هدفاً لها. (2)

وتشمل المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الواسع والشامل الالتزام بتحقيق التوازن بين أطراف متعددة مترابطة بمصالح وحاجات كل من المنظمات الإنتاجية والعاملين فيها والبيئة الخارجية والمجتمع . كما أن نشاطات المنظمة من حيث النوعية تصنف إلى نشاطات حماية البيئة والتفاعل مع المجتمع المحلي وحماية المستهلك والنشاطات المتعلقة بالعاملين .

وتعتبر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال مركز اهتمام في المجتمعات المتقدمة ، لاسيما في ظل اشتداد المنافسة بين الشركات ، ووجود جمعيات حماية المستهلك واتحادات العمال والتشريعات الحكومية التي تدعو إلى تحمل الشركات لمسئوليتها الاجتماعية ، الأمر الذي جعل هذه المجتمعات تقطع شوطاً متقدماً فيها على صعيد الدراسات والنقاش والممارسات . لذلك فإن التقرير عن نتائج الأداء الاجتماعي للشركات يعتبر أحد المصطلحات المستخدمة لبيان مدى وفاء تلك المنظمات بمسئوليتها الاجتماعية . وفي الحقيقة فإنه منذ ما يقارب نصف قرن لم يكن هذا المصطلح مستخدماً في الأدب المحاسبي ، حيث ورد المصطلح لأول مرة حين أشار: **شلدون** إلى أن الشركات تتحمل إلى جانب مسؤولياتها الاقتصادية مسؤوليات أخرى اجتماعية ، وأن بقاء الشركة واستمرارها على المدى الطويل يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي تلك المسؤوليات الاجتماعية.

يعرف المسؤولية الاجتماعية بعض المهتمين والمتخصصين أمثال **Gron** على أنها الانتقال من ذلك المفهوم الفلسفي إلى مفهوم أدق يشمل جل العوامل التي يمكنها تحقيق التنمية المستدامة دوم التضحية بالأداء الاقتصادي للشركة . (3)

كما عرفت من طرف **Christine** على أنها الطرق التي بواسطتها تسعى الشركة إلى التواصل مع المجتمع الذي تعمل فيه ومواءمة قيمها وسلوكها مع تلك الجهات المعنية من أصحاب المصالح والتي تشمل الموظفين والعملاء والموردين والحكومة والبيئة والمجتمع ككل . (4)

عرفها **David** على أنها النشاطات التي من خلالها يمكن للشركات دمج نشاطاتها الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وتفاعلها بذلك مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي . (5)

عرفها فيليب **Philip Kotler** و **Nancy Lee** لي بأنها التزام بتحسين رفاهية المجتمع من خلال ممارسات أعمال اختيارية تقديرية ومساهمات بالموارد المؤسسية . (6)

من هنا نستطيع صياغة تعريف للمسؤولية الاجتماعية بأنها القرارات والتشريعات التي تحدد مصالح ومتطلبات المنظمات بمختلف أنواعها ضمن المجتمع الواحد من خلال مدى تفاعلها وقيامها بمسئولياتها الاجتماعية إلى جانب مسؤولياتها الاقتصادية .

واستناداً إلى ذلك نستطيع تحديد مفهوم للمحاسبة الاجتماعية بأنها منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسئولياتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة.

ثانياً - أهداف المحاسبة الاجتماعية:

يمكن ذكر أهم أهداف المحاسبة الاجتماعية في النقاط التالية :

1- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة التي لا تشتمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمنظمة، وإنما أيضًا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية الاجتماعية والتي لها تأثير على فئات المجتمع، وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي. (7)

2- تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المنظمة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح المنظمة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى، وتمثل العلاقة بين أداء منظمات الأعمال الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهرية لهذا الهدف، ويرتبط هذا الهدف أيضًا بوظيفة القياس المحاسبي. (8)

3- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة والتي لها آثار اجتماعية مثل قرارات المنظم تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة و استهلاك الموارد. ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضًا إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حدٍ سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي. (9)

ثالثًا : مشاكل المحاسبة الاجتماعية (10)

إن التحدي الذي يواجهه مصممي التقارير الاجتماعية هو صعوبة فصل التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية، فالتشابك بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية نابع من طبيعة نشاط المنشأة الذي يؤدي إلى مشاكل كيفية القياس لكل نشاط بشكل مستقل. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فتكاليف البحوث والتطوير أو تكاليف زيادة درجة الأمان للمنتج يمكن اعتبارها تكاليف اجتماعية لازمة لخلق حالة من الرضا والإشباع عن منتجات الشركة داخل نفوس العملاء، إلا أنه من جهة ثانية يمكن اعتبارها تكاليف اقتصادية لازمة لإعطاء قوة دفع تنافسية للمنتج وزيادة نصيبه في السوق بهدف زيادة ربح الشركة، وكذلك بالنسبة لتكاليف تدريب الموظفين في الشركة، فهي من ناحية تكاليف اجتماعية ضرورية لإتاحة الفرصة أمام العاملين للترقية والتدرج الوظيفي لخلق حالة من الولاء والانتماء لديهم اتجاه الشركة، ومن ناحية ثانية يمكن النظر إليها كتكاليف اقتصادية لازمة لزيادة الإنتاجية والارتقاء بها كما ونوعاً لزيادة الربحية في الشركة وهكذا.

وإذا كانت مشكلة التداخل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية تمثل أهم مشكلة للمحاسبة الاجتماعية، فإن هناك مشاكل أخرى على مستوى القياس للتكاليف والعوائد الاجتماعية من جهة

ومشكلة إيجاد وتحديد المعايير الاجتماعية من جهة ثانية . وهنا نستطيع أن نقول بأن أهم مشاكل القياس المحاسبي الاجتماعي هي: (11)

1- مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية على مستوى المنظمة

تكمن هذه المشكلة في تفسير ماهية التكاليف الاجتماعية، حيث هناك وجهتي نظر متعارضتين ، الأولى اقتصادية والثانية محاسبية . فالاقتصاديون يرون أن التكاليف الاجتماعية تتمثل في المساوئ التي يتحملها المجتمع نتيجة ممارسة المنظمة لنشاطها كالتلوث الناتج عن النواتج الكيماوية أو دخان المصانع أو أية مواد ضارة أخرى، وبالتالي فإن هذه التكاليف يتحملها المجتمع وليس أصحاب المنظمة . في حين يرى المحاسبون أن التكاليف الاجتماعية تتمثل في الأعباء المالية التي ينفقها التنظيم ولا يتطلبها نشاطه الاقتصادي فضلاً عن عدم حصول المنظمة على أية منفعة أو عائد اقتصادي مباشر مقابل هذه التكاليف ، بل يتم إنفاقها نتيجة للالتزام المنظمة ببعض المسؤوليات الاجتماعية لقوانين تفرضها الحكومة.

2- مشكلة قياس العوائد الاجتماعية على مستوى المنظمة

تتعمق مشكلة قياس العوائد الاجتماعية وتأخذ أبعاداً أكثر من مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية ، نظراً لكونها تتحقق لأطراف قد تكون من خارج التنظيم كالمستهلكين أو العملاء أو البيئة المحيطة ، أو قد تكون من داخل التنظيم كالعاملين أو لكل الأطراف في آن واحد سواء داخل أو خارج التنظيم ، وذلك حسب الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها المنظمة ، هذا فضلاً عن أن العديد من العوائد الاجتماعية قد يصعب قياسها نقدياً بصورة مباشرة ، وخاصة بالمقاييس المحاسبية التقليدية المتعارف عليها ، وتكون بعيدة عن التقدير الشخصي ، الأمر الذي يقلل من درجة الثقة في النتائج إلى حد كبير . وكل ذلك في الأصل يرجع إلى أن العوائد الاجتماعية قد تكون في صورة سلوكية تؤثر على النواحي النفسية أو المعنوية فتؤدي إلى حالة من الرضا لدى الأفراد عن المنظمة ينعكس أثره بالتالي مرة أخرى على المنظمة في صورة إمداد المجتمع له بالموارد اللازمة أو خلق أسواق جديدة لمنتجاته أو تدفق الاستثمارات عليه بشكل أفضل من غيره .. وهكذا ، ولا شك أن هذه الظواهر غير كمية ويصعب قياسها بالوحدات النقدية مباشرة . فمثلاً كيف يمكن لنا قياس القيمة النقدية للمنفعة التي يحصل عليها أفراد البيئة المحيطة نتيجة تقليل الضوضاء الناتجة عن الآلات أو الحد من تلوث البيئة الناتج عن عمليات التشغيل، أو قيمة الانطباع الحسن المتولد عن المستهلكين تجاه المنظمة . الأمر الذي حدا بكثير من الكتاب والباحثين إلى تجاهل العوائد الاجتماعية والاكتفاء بقياس التكاليف الاجتماعية.

3- مشكلة خلق المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي

تعرف عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي لأية شركة بأنها عناصر التكاليف الناشئة عن التزام الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية ، وقد يسهل على الباحث للوهلة الأولى تحديد عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي ولكن المشكلة تكمن في كيفية قياسها وكيفية مقارنتها بالمنفعة الاجتماعية التي يمكن للشركة اكتسابها نتيجة هذه التضحية والتي تنبع من تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركة باعتبارها النشاط المسبب لعملية الإنفاق وبالتالي في أدوات عناصر التكاليف الاجتماعية ، فهي في ذاتها مفهوم غير محدد وليس هناك إجماع على تعريفه وأبعاده بشكل نهائي من وجهة النظر العملية . وهذا يعني عدم القدرة على تحديد مفردات أو عناصر التكاليف الاجتماعية المتولدة من تلك المسؤولية بشكل دقيق مما ينعكس على حصر وقياس هذه العناصر من خلال التقرير بشكل مناسب تماماً ، إضافة إلى ذلك يواجه مصممو التقارير الاجتماعية صعوبة كبيرة في فصل التكاليف الاجتماعية عن الاقتصادية نظراً للتشابك الموجود بين مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

تواجه شركات الأعمال الكثير من الصعوبات عند قياس التكاليف الاجتماعية خلال مدة معينة وتحديد علاقتها بالمنافع والعوائد الاقتصادية المتولدة عن هذه التكاليف خلال نفس المدة، بهدف إعداد التقرير المفرز بالأرقام لبيان الربح الذي يتحقق في نهاية الفترة التي تمت فيها عملية القياس ، فمثلاً التكاليف الاجتماعية الخاصة بمساهمات وتبرعات الشركة للمؤسسات الثقافية والتعليمية في المجتمع ، وتكاليف برامج محو الأمية لأفراد المجتمع تساهم في ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي لأفراد المجتمع ، إلا أن منافع وعوائد تلك التكاليف لا يمكن قياسها على المدى القصير . كذلك إذا أخذنا التكاليف الاجتماعية المتعلقة بإزالة التلوث المائي أو التكاليف المتعلقة بنقاء هواء المجتمع من التلوث أو تكاليف برامج توعية الأفراد بأهمية المحافظة على موارد وطاقت المجتمع و إن كان من الصعوبة إخضاع المنافع والعوائد للقياس النقدي على المدى القصير .. الخ . ولهذا فإن من أهم المشاكل العوائد الاجتماعية كالارتقاء بالمستوى الصحي لأفراد المجتمع والمحافظة على موارد وطاقت المجتمع ، و مشكلة الوقوف على أسلوب وطريقة التقرير الاجتماعي ومشكلة استحداث قواعد محاسبية للاتصال المحاسبي الاجتماعي وصولاً إلى مشكلة استحداث المعايير الملائمة لإعداد القوائم الاجتماعية.

رابعا - معايير التفرقة بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية (12)

ليس هناك اتفاق على الأنشطة التي تعتبر داخل نطاق المحاسبة الاجتماعية والأنشطة التي لا تدخل ضمن هذا النطاق . ولكن هناك معياران للتمييز بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية:

المعيار الأول : هو وجود أو عدم وجود الإلزام القانوني بالنشاط، فالأنشطة الاجتماعية هي الأنشطة التي تنفذها المنظمة اختياريًا للإيفاء بالتزاماتها اتجاه المجتمع، أي أن صفة الاختيار أو الالتزام هي التي تحدد طبيعة النشاط فيما إذا كان اجتماعي أم لا.

المعيار الثاني : هو معيار النشاط ذاته حيث أن الأنشطة الاجتماعية تشمل كل الأنشطة ذات الطبيعة الاجتماعية وليس فقط الأنشطة التي تقوم بها المنظمة بصفة اختيارية، بمعنى آخر يقوم هذا المعيار على وجود الصفة الاجتماعية للنشاط بغض النظر عن وجود إلزام قانوني أو عدم وجوده.

خامسا - مجالات المحاسبة الاجتماعية:

لقد حددت لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي من قبل الجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا

(N.A.A.) أربعة مجالات للأداء الاجتماعي هي:

- تفاعل المنظمات مع المجتمع.
- المساهمة في تنمية الموارد البشرية.
- المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية.
- الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات.

كما جاء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الاجتماعي (AICPA) بستة مجالات للأداء

هي كالتالي:

1. البيئة.
2. الموارد غير المتجددة .
3. الموارد البشرية.
4. الموردين .
5. العملاء.
6. المجتمع.

أما جمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A.) فقد قامت بإجراء دراسة ميدانية على بعض الشركات التي تعد قوائم وتقارير اجتماعية وذلك من أجل التعرف على أسس القياس والإفصاح، فقد أصدرت تقريرًا بخمس مجالات للأداء الاجتماعي هي:

1. الرقابة على البيئة .
2. توظيف الأقليات.
3. العاملون.
4. تحسين المنتج .

5. خدمة المجتمع .

كما يمكن تحديد مجموعة من الأنشطة الاجتماعية بالاعتماد على الظروف الحالية للمنظمة وهي: (13)

1- مجال العاملين : يتضمن هذا المجال تأثير أنشطة المنظمة على الأشخاص العاملين فيها

كموارد بشرية تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف المنظمة، وبالتالي فهي تشمل الأنشطة التي تعمل على تحسين وضع وظروف العاملين بشكل عام كتقديم العلاج مجاناً، تحسين ظروف العمل، تقاسم وسائل الأمن الصناعي. ويمثل هذا المجال مجالا داخلياً من مجالات المحاسبة الاجتماعية.

2 - مجال البيئة : يشمل مجموعة الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية

الناجمة عن ممارسة المنظمة لنشاطها والتي تؤثر على البيئة، وذلك بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالمنظمة والمحافظة على الموارد الطبيعية ، ويعتبر هذا المجال من أهم مجالات المحاسبة الاجتماعية نظراً لما تسببه هذه الأنشطة من أضرار على البيئة مثل تلوث المياه، والهواء، والتربة، والتلوث الضوضائي.

3- مجال حماية المستهلك : يشمل الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق رضا المستهلك والمحافظة

على هذا الرضا كالاتمام بزيادة أمان المنتج، وعدم خداع المستهلك، والصدق في الإعلان، وتوفير البيانات اللازمة عن المنتج من حيث طريقة الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة ومدّة صلاحية الاستخدام. (14)

4 - مجال المجتمع : يشمل مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق فائدة للجمهور بشكل عام

كتشغيل المعاقين والعجزة، إفساح المجال أمام طلبة الجامعات للتدريب، إقامة حضانات لأطفال المنطقة، المساهمة في الرعاية الصحية، دعم الجمعيات الخيرية، وكل هذا يهدف إلى تنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

سادسا : الإفصاح الاجتماعي

يمكن القول أن الإفصاح الاجتماعي هو العملية التي بواسطتها تستطيع المؤسسة التواصل مع المجتمع من خلال إظهار كل التأثيرات الاجتماعية والبيئية سواء بالنسبة لذوي المصالح أو للمجتمع ككل. (15)

كما يمكن القول أن الإفصاح الاجتماعي ينطوي على كل التقارير المقدمة من طرف الشركات حول الجوانب الاجتماعية لنشاط المؤسسة بعيدا عن الأرباح ، وهي التقارير التي تمه المساهمين والدائنين وحتى الموظفين. (16)

اذن فالإفصاح الاجتماعي هو محاولة للإبلاغ عن كل النشاطات الاجتماعية في المؤسسة. (17)

سابعا : العوامل المؤثرة على الإفصاح الاجتماعي

سيتم ذكر بعض العوامل والتي يرى الباحثان أنها تؤثر على الإفصاح الاجتماعي وقد جاء ذكرها على سبيل المثال لا الحصر .

1. عوامل متعلقة بخصائص الشركة :

1.1 حجم الشركة : حيث كلما كان حجم الشركة كبير كلما كانت مسؤولة أكبر اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه .

2.1 نوع نشاط الشركة : حيث كلما كانت الشركة ذات نشاط مؤثر وعلى احتكاك مباشر بالمجتمع كانت مسؤولة أكثر اجتماعيا وعلى هذا الأساس فإن الشركات الصناعية ستختلف اختلافا كبيرا عن الشركات الخدمية في افصاحها الاجتماعي .

3.1 ربحية الشركة : تتناسب ربحية الشركة طرديا مع النشاطات الاجتماعية والافصاح عنها من طرف الشركة بحيث كلما زادت ربحية الشركة كلما اتجهت الى زيادة أعمالها الخيرية وتبرعاتها اتجاه المجتمع .

4.1 تعدد الجنسية : إن تفرع الشركة الأم في دول مختلفة سيجعل منها تحاول الظهور بصورة لائقة أمام المجتمع الذي تعمل فيه من أجل تحسين صورتها وزيادة مبيعاتها .

2. ضغط وسائل الاعلام : لطالما لعبت وسائل الاعلام أدوارا هامة في الحياة السياسية والاقتصادية وكل المجالات وهذا ما يجعل من الشركات محل مساءلة وضغط من طرف وسائل الاعلام المحلية والدولية .

3. حوكمة الشركات : إن قوانين وقواعد ومعايير الحوكمة والتي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى ، تحتم على الشركة مراعاة الجوانب الاجتماعية لكل الأطراف التي تتعامل مع الشركة داخليا وخارجيا .

1.3 حجم مجلس الادارة : بحيث كلما كان حجم مجلس الادارة كبيرا كلما زادت الأصوات المنادية بقضايا البيئة والعمال والعملاء والمجتمع .

2.3 وجود لجنة مسؤولية اجتماعية في الشركة : تهتم هذه اللجنة خاصة بالقضايا الاجتماعية داخل وخارج الشركة ، الأمر الذي سيزيد من الإفصاح الاجتماعي لدى الشركة بوجود مثل هذه اللجنة .

3.3 ملكية الشركة : لعل تعدد ملاك الشركة وطبيعتهم سيعود بالإيجاب على الإفصاح عن النشاطات الاجتماعية داخل الشركة .

الدراسة الميدانية

منهجية الدراسة:

بعد استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من الدراسة ومن أجل تحقيق أهدافها تم الاستعانة بالتحليل الكمي للبيانات المتاحة باستخدام برنامج **SPSS** حول عينة الدراسة وسيتم توضيح ذلك في النقاط التالية :

- بالنسبة للمتغير التابع (الإفصاح الاجتماعي) فقد تم قياسه بناء على التكاليف الاجتماعية المفصوح عنها في التقرير المالي السنوي للبنك محل الدراسة مقدرة بالدينار الأردني، حيث قام الباحث بمسح شامل لمحتوى هذه التقارير والتي تجاوزت 1000 صفحة موزعة على السنوات 2006 . 2012 .

- أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فقد تم قياسها كالا على حدا تبعا لما يلي :

- حجم الشركة : حجم الأصول .

- حجم مجلس الإدارة : عدد اعضاء مجلس الإدارة .

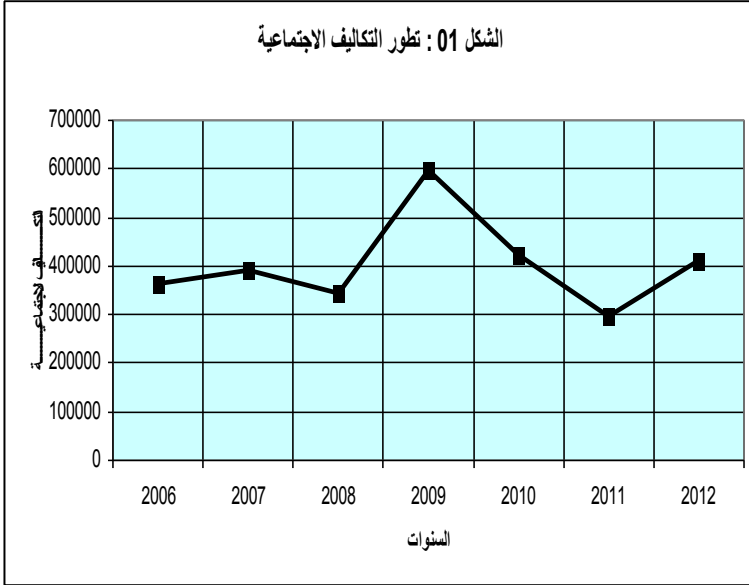
- حجم المبيعات : العائد على الأصول .

- عمر الشركة : الفرق بين السنة المدروسة وسنة تأسيس البنك.

- حددت الفترة الزمنية 2006 . 2012 كتاريخ للدراسة وذلك لوفرة التقارير السنوية الخاصة بهذه السنوات وحدثتها .

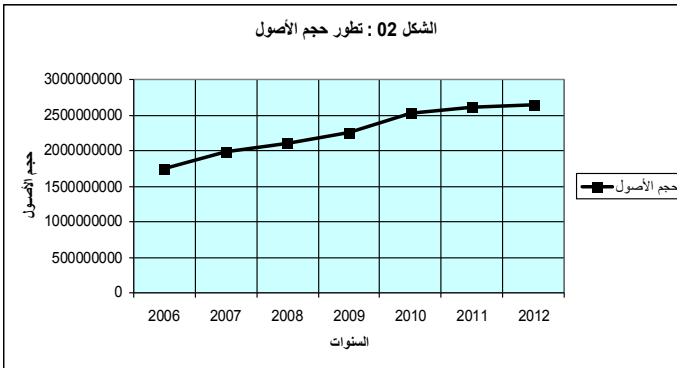
السنة	التكاليف الاجتماعية	حجم الشركة	عمر الشركة	الربحية	حجم مجلس الادارة
2006	362036	1740841639	52	1,16	13
2007	392567	1976151767	53	0,54	14
2008	344986	2106172872	54	0,82	14
2009	598299	2256082381	55	0,82	13
2010	423293	2519983276	56	0,91	13
2011	296451	2616668995	57	0,71	13
2012	410923	2650286719	58	0,89	14

- ❖ نتائج الدراسة الميدانية :
- التكاليف الاجتماعية :

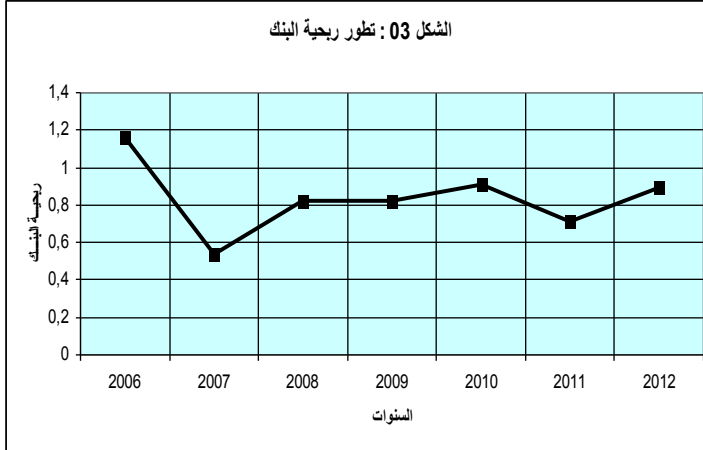


يلاحظ من خلال الشكل 01 والخاص بالتكاليف الاجتماعية لكل سنة ،التطور المستمر والمتزايد لها خاصة خلال الفترة 2006 . 2009 في حين سجلت معظم السنوات الأخرى قيما متفاوتة ، دلالة على سياسة البنك الثابتة حول المسؤولية الاجتماعية والتزامه المستمر بالانفاق في سبيل خدمة المجتمع الذي ينشط فيه .

- حجم أصول البنك :

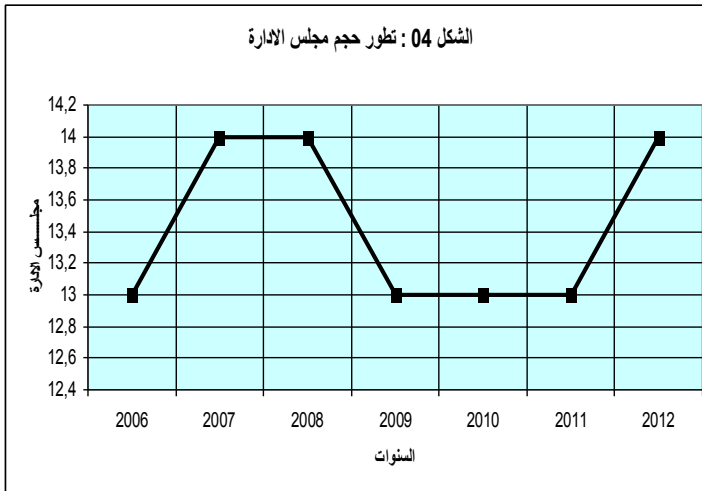


من خلال الشكل 02 والذي يبين تطور حجم أصول البنك نلاحظ أن هناك تزايدا شبه منتظم في حجم الشركة خلال الفترة المدروسة دلالة على ثبات واستمرارية نشاط البنك بصفة منتظمة.



■ الربحية :

يعد مؤشر الربحية من أهم المؤشرات التي تعبر عن وضعية البنك ومدى نجاحه ويتوضح من الشكل 03 جليا أن هناك انخفاضاً في مؤشر الربحية بين سنتي 2006. 2007 وهو ما قد يعزى الى آثار الأزمة المالية العالمية وبعد سنة 2008 بدأ مؤشر الربحية بالاستقرار موازاة مع ارتفاع حجم الأصول وهو ما انعكس ايجابا على الانفاق الاجتماعي .



▪ حجم مجلس الإدارة :

وكما يبين الشكل 04 فلم يتعدى حجم مجلس الإدارة للبنك الأهلي سقف 14 عضوا وهو ما يدل على ثبات مجلس الإدارة على مر السبع سنوات الأخيرة.

❖ تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع :

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون والذي يقيس العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات الكمية إذ تبلغ العلاقة ذروتها إيجابيا إذا كان معامل الارتباط يساوي (1) ، والعكس إذا كان معامل الارتباط مساويا ل (1-) تكون العلاقة سلبية ، أما إذا كان معامل الارتباط يساوي (0) فلا وجود للعلاقة بين المتغيرات والجدول الموالي يشير إلى العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

الجدول 01 : العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

مستوى الدلالة	معامل بيرسون	
0,977	0,014	حجم الشركة
0,995	0.026	عمر الشركة
0,954	0,027	الربحية
0,655	-0,207	حجم مجلس الإدارة

المصدر : مخرجات spss .

من خلال الجدول أعلاه ومن خلال معامل بيرسون ومستوى الدلالة يتضح عدم وجود أي علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهذا ما أثبت احصائيا حيث لم يقل مستوى الدلالة عن 0.05 % .

يظهر جليا من خلال معامل الارتباط بيرسون ومستوى الدلالة أن كل المتغيرات المستقلة المدروسة لم يكن لها تأثير بالغ على الإفصاح الاجتماعي في حين كان هنالك تأثير سلبي لحجم مجلس الإدارة على الإفصاح الاجتماعي وهو ما يفسر أن أي زيادة في عدد أعضاء مجلس الإدارة ستؤدي إلى تخفيض في حجم الانفاق الاجتماعي بنسبة 20,7 % وهو الأمر المنطقي الذي يعزى إلى زيادة في مصلحة أعضاء مجلس الإدارة.

❖ تقييم نموذج الانحدار (R Square Coefficient) :

استخدم الباحث **R Square** لتقييم معادلة الانحدار وهو يشير إلى نسبة التباين للمتغير التابع نتيجة تأثير المتغيرات المستقلة ، فإذا كانت قيمة **R Square** مساوية للواحد (1) هذا يعني أن العلاقة الخطية قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أما إذا كانت مساوية للصفر (0) هذا يدل على عدم وجود علاقة خطية ، وبناء على ذلك فإن قيمة **R Square** في نموذج الانحدار الذي بين يدينا تساوي **0.330** وهو ما يدل على أن المتغيرات المستقلة المدروسة (حجم البنك، عمر البنك، ربحية البنك، حجم مجلس الإدارة) تفسر ما قيمته **33%** من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الإفصاح الاجتماعي) الأمر الذي يدل على وجود عوامل أخرى قد تكون أكثر تأثيراً على الإفصاح الاجتماعي ولكن تعذر قياسها كالضغط الاعلامي ، ورغبة البنك في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

❖ معامل الانحدار المتعدد :

لمقارنة قوة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع استخدم معامل بيتا لمعرفة ذلك ، والجدول رقم(03) يوضح ذلك ، وتدعيما لنتيجة اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة والإفصاح الاجتماعي يظهر بوضوح عدم مساهمة أي من هذه المتغيرات في الرفع من التكاليف الاجتماعية وهو ما عبر عنه بعدم معنوية كل متغير sig أكبر من **0.05** .

الجدول 02: Model summary:

R	R.square	T المحسوبة	Sig
0.330	0,109	- 1,674	0.988

المصدر : مخرجات spss .

الجدول 03 : Coefficients

	B	Beta	T	Sig
حجم البنك	- 0,001	- 1,944	- 0,37	0,747
عمر البنك	84084,954	1,895	0,370	0,747
ربحية البنك	- 147843,5	- 0,294	- 0.306	0.789
حجم مجلس الإدارة	-80438,96	-0,449	- 0.480	0,678

المصدر : مخرجات spss .

Results & Recommendations : النتائج والتوصيات

❖ النتائج: **Results** :

بعد تحليل الجانب العملي للدراسة واستنادا الى الاطار النظري توصلنا إلى النتائج التالية :

- إن المحاسبة الاجتماعية تعد من أهم التطورات التي طرأت على المحاسبة وقد انتقلت هذه الفكرة من الدول الصناعية الكبرى إلى الدول النامية ومن خلال هذه الدراسة التي تسلط الضوء على أحد أهم البنوك العربية توضح أن البنك الأهلي يهتم بشكل إجمالي بالنشاط الاجتماعي كجزء من النشاط الاقتصادي والمالي الممارس ساعيا بذلك الى الرقي بمستوى الأداء الاجتماعي الى مصاف البنوك العالمية .
- يلتزم البنك الأهلي بالإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية التي يقوم بها من خلال التقارير السنوية، ويجاول خلال السنوات الأخيرة الالتزام بذلك من خلال تقارير اجتماعية منفصلة.
- يؤثر حجم النشاط الخاص بالبنوك على الإفصاح الاجتماعي بحيث كلما زاد حجم النشاط زاد الإفصاح الاجتماعي أي أن العلاقة طردية بينهما ولكن لم تظهر هذه العلاقة جليا في البنك محل الدراسة دلالة على وجود متغيرات أخرى تؤثر على الإفصاح الاجتماعي.
- من المفروض أن يتأثر الإفصاح الاجتماعي ببرجعية البنك والتي تدعم من حجم التكاليف الاجتماعية الأمر الذي لم يكن مجسدا في البنك عينة الدراسة .
- لم تبلغ مساهمة حجم مجلس الإدارة وعمر الشركة حدا كبيرا للتأثير على الإفصاح الاجتماعي في البنك الأهلي .
- توجد العديد من العوامل المؤثرة على الإفصاح الاجتماعي والتي لم يتم التطرق إليها في هذه الدراسة ،تتعلق أساسا بطبيعة البيئة والمجتمع المحيطين بالشركة، هذا على غرار القوانين والتشريعات والضغط الإعلامي.

❖ التوصيات: **Recommendations**

وكتوصيات ومقترحات لهذه الدراسة يمكن ادراج النقاط التالية :

- ✓ الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية ضرورة حتمية في الشركات والمؤسسات المالية على اعتبار أن لها آثار بالغة مثل التعليم وصحة العاملين، وتلوث البيئة، واستهلاك الموارد، وهذا يتطلب ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية.

- ✓ تجسيد الاهتمام بالأنشطة الاجتماعية على مستوى القوائم المالية الأساسية من خلال تكثيف الإفصاح عن مثل هذه الأنشطة.
- ✓ ضرورة وجود رقابة على تطبيق قوانين وأنظمة حماية البيئة وحماية المستهلك وحماية العمال وفرض عقوبات على الشركات التي لا تلتزم بذلك.
- ✓ محاولة تنوع وتكثيف الدراسات في مجال المحاسبة الاجتماعية خاصة ما تعلق بطرق الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية وضرورة معرفة تأثير العوامل المؤثرة على الإفصاح الاجتماعي سواء الداخلية منها أو المرتبطة بمجتمع وبيئة الشركات الصناعية.
- ✓ زيادة الإهتمام بالمجال المحاسبي الاجتماعي خاصة أكاديميا مع تكثيف دورات تدريبية للطلبة بدل التلقين النظري .
- ✓ التركيز على بناء نموذج محاسبي متكامل لكيفية الإفصاح الاجتماعي يقيد كل الشركات ويجبرها على الإفصاح بطريقة منفصلة عن النشاط الاقتصادي عن كل النشاطات الاجتماعية.
- ✓ هنالك العديد من العوامل والتي من الممكن أن تؤثر على حجم الإفصاح الاجتماعي خاصة المتعلقة منها برغبة البنك او الشركة الطوعية في المساهمة في خدمة المجتمع الذي تعمل فيه.

قائمة المراجع المشار لها في متن الدراسة :

1. عبد الناصر نور و منير شاكر، محاسبة المسؤولية الاجتماعية - ندوة علمية - جامعة الإسراء - عمان - الأردن، 2000.
2. سعدون مهدي الساقبي وعبد الناصر نور ، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ندوة علمية ، جامعة الإسراء، 2000.
3. Grond J P , "la prise en compte du concept de responsabilité sociale" group de travail ORSE, Juin, 2003.
4. Christine A Mallin , **corporate social Responsibility : A case study Approach** , MGP Books Group, UK, 2009, p1.
5. David crowther & Guler Aras , **corporate social responsibility**, De Montfort University, UK, 2008. p11 .
6. فيليب كوتلر و نانسي لي ، **المسؤولية الاجتماعية للشركات** ، ترجمة : علاء أحمد إصلاح ، الدار الدولية للاستشارات الثقافية ، مصر ، 2011، ص 9 .
7. Toms, "Firm Resources, **Quality Signals and Environment Reputation**: Some United Kingdom Evidence", British Accounting Review, Vol. 34, PP. 257-282.2002.
8. Gray and Babington, "**Environmental Account Managerialism and Sustainability: Is the planet Safe in the Hands offing Business and Accounting?**", Advances in Environmental Accounting and Management, Vol. 1 (PP. 1-44).2000 .
9. Ball, A., Owen, D. and Gray, R. (2000), "**External Transparency on Internal Capture? The Role of Third Party Statements in Adding Value to Corporate Environmental Reports**", *Business Strategy and the Environment*, Vol. g, No.1, (January / February 2000), pp. 215-241
10. عبد الناصر نور و منير شاكر، محاسبة المسؤولية الاجتماعية ، مرجع سابق.
11. أحمد فرغلي محمد حسن ، دراسات مستقبلية في المحاسبة البيئية والموارد الطبيعية ، كرسات مستقبلية ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 1997 م.
12. Internal Capture? **The Role of Third Party Statements in Adding Value to Corporate Environmental Reports**", *Business Strategy and the Environment*, Vol. g, No.1, (January / February 2000), pp. 215-241.

13. Gray, R. "The Social Accounting Project and Accounting Organizations and Society", **Privileging Engagement, Imaginings, New Accountings and Pragmatism Over Critique?**", Accounting Organizations and Society, 2002, Vol. 27, PP. 293-331.
14. Sen and Bhattacharya, "Does Doing Good Always Lead To Doing Better? Consumer Reactions To Corporate Social Responsibility", Journal of Marketing Research, 2001 Vol. 38, No.3. 2, PP.
15. Brendan O'Dwyer, **The emergence and future development of corporate social disclosure in Ireland: the perspective of non-government organization**, the Fourth Asia Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference 4 to 6 July Singapore, 2004, p 6 .
16. Nafez Abu-Baker, **Corporate Social Reporting and Disclosure Practice in Jordan: An Empirical Investigation**, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Najah University, Nablus, Palestine. Received on 21/11/1998 and Accepted for Publication on 1/11/1999, p 250 .
17. Gray, R.. **Accounting and Economics: The Psychopathic Siblings-A Review Essay**. British Accounting Review, 1990, 2.2 (4): 373-388.